

دور ديوان الرقابة المالية الاتحادية في تقويم أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال مكافحة الفساد (دراسة حالة)

د. عبد الكريم فارس عبد الأمير

نائب رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادية

يسعى

ديوان الرقابة المالية الاتحادية بموجب السلطة التي منحها له قانونه رقم 31 سنة 2011 (المعدل) إلى الحفاظ على المال العام في مفاصل الدولة كافة؛ لذلك عمل الديوان منذ تكليفه عام 2023 بإعداد موقف لمكافحة الفساد، والحد منه في مفاصل الدولة إلى تشخيص الملاحظات بموجب المحاور التي وضعتها استمارة مكافحة الفساد المعدة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ شهر كانون الأول من عام 2022 وإعداد التقارير والتقييمات الخاصة بكل وزارة وجهة غير مرتبطة بوزارة ومحافظات، ومتابعة نسبة التطور والتقدم في إجراءات تلك الجهات، فيما يخص مكافحة الفساد للحد من أفة الفساد كما وصفها السيد رئيس مجلس الوزراء، ومن خلال قيام الديوان بدوره الرقابي في إعداد التقارير الخاصة بموقف مكافحة الفساد؛ لوحظ هناك عدد من جوانب القصور في الاستمارة؛ لذلك تبحث هذه الدراسة في إمكانية إعداد استمارة مكافحة الفساد تعمل على تحقيق عدالة أكبر، وتتمتع بمرونة أكبر في عرض جهود الجهات الخاضعة لديوان الرقابة في مجال مكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد، استمارة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية الاتحادية، الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، الموقف نصف السنوي لمكافحة الفساد.

The federal Board of Supreme Audit, by virtue of the authority granted to it by Law No. 31 of 2011 (amended), seeks to preserve public Finance in all sectors of the state. Therefore, the Bureau has worked since its assignment in 2023 to take a stance to combat and reduce corruption in the sectors of the state to diagnose the observations according to the axes set by the anti-corruption form prepared by the General Secretariat of the Council of Ministers since December 2022, and prepare reports and evaluations for each Ministry, entities non-affiliated with a ministry, and governorate. In addition to following up the rates of development and progress in the procedures of those entities regarding combating corruption to reduce the scourge of corruption as described by the Prime Minister. Through the Board's oversight role in preparing reports on the anti-corruption position, a number of shortcomings were noted in the form. Therefore, this study examines the possibility of preparing an anti-corruption form that works to achieve greater justice and enjoys greater flexibility in presenting the efforts of the subject entities in the field of combating corruption.

Keywords: Anti-corruption, Anti-corruption form, Federal Financial Supervision Bureau, entities subject to the Bureau's oversight, semi-annual anti-corruption position.

القبول

2025/2/19

البراجع

2025/2/15

الاستلام

2025/1/28

المقدمة

بهدف تقويم أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال مكافحة الفساد، والحد منه؛ قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان بإعتماد استمارة الموقف (الشهري) لمكافحة الفساد والحد منه على دوائر الدولة بموجب إعدامها المرقم (ش.ز.ل. 1/10/اعام/45990) في 2022/12/15 وكانت الاستمارة تعد على مستوى شهري.

كما وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية إعدامها المرقم (ق/23151/106/3/2) في 2023/5/23 إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لتقديم الاستمارة مع أولياتها إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في موعد أقصاه (10) أيام بعد نهاية كل فصل، وبذلك أصبحت الاستمارة على مستوى (فصلي).

كما قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان بإرسال إعدامها المرقم (ش.ز.ل. 1/10/اعام/24705) في 2024/5/23 إلى الجهات الحكومية المختلفة لغرض تقديم الاستمارة مع أولياتها إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي بشكل نصف سنوي، وبذلك أصبحت الاستمارة تعد على مستوى (نصف سنوي).

وبهذا الصدد نشير إلى أن الديوان ومن خلال القيام بأعماله الرقابية قام بإعداد ثلاثة تقارير لمكافحة الفساد والحد منه بموجب الاستمارة المشار إليها، وهي كالاتي:

1. التقرير المرقم (22119/3/1/1) في 2023/8/22 والخاص بالفصلين الأول والثاني من عام 2023.
2. التقرير المرقم (701/3/1/1) في 2024/1/9 والخاص بالفصل الثالث من عام 2023.
3. التقرير المرقم (12393/3/1/1) في 2024/5/13 والخاص بالسنة 2023.
4. التقرير المرقم (33321/3/1/1) في 2024/12/2 والخاص بالنصف الأول لسنة 2024.
5. دليل استرشادي بشأن آلية ومتطلبات إعداد استمارة الموقف الشهري لمكافحة الفساد والمعمم إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بموجب إعدام الديوان المرقم (2817/2/2) في 2024/1/30.

فضلاً عن قيام الديوان بإصدار تقارير مكافحة الفساد والحد منه على مستوى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كلها للفترات المذكورة آنفاً، وقد تضمنت نتائج تقييم تلك الجهات في مجال مكافحة الفساد والحد منه.

منهجية البحث

أولاً: إستكالية البحث

"تواجه استمارة مكافحة الفساد المعتمدة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العراق تحديات تتعلق بعدم كفاية المعايير المعتمدة لتحقيق العدالة والمرونة في تقييم جهود الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات؛ مما يؤدي إلى ضعف في متابعة وتطوير الإجراءات الرامية إلى مكافحة الفساد، وتقديم صورة دقيقة وشاملة عن هذه الجهود".

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في تسليطه الضوء على جوانب القصور في استمارة مكافحة الفساد المعتمدة حالياً، وتوفير مقترحات لتحسينها بما يعزز معايير العدالة والمرونة في عرض جهود الجهات الخاضعة للرقابة، كما وتتبع أهمية البحث من خلال السعي لإعداد استمارة محسنة تستند إلى الملحوظات الواردة في تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادية وتوصياته، مما يسهم في تسهيل إبراز جهود الوزارات والجهات الأخرى في مكافحة الفساد بشكل أكثر دقة وإنصافاً. علاوةً على ذلك، يسهم البحث في تعزيز فاعلية الرقابة المالية، ويعمل على دعم تطبيق الإجراءات الإصلاحية اللازمة لتحقيق أهداف الحكومة في مكافحة الفساد.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تقييم فاعلية استمارة مكافحة الفساد المعتمدة حالياً في قياس ومتابعة جهود الوزارات والجهات الحكومية في العراق لتحقيق الشفافية والحد من الفساد.
2. تحديد نقاط الضعف في الاستمارة الحالية، واقتراح تحسينات لتعزيز دقة وعدالة التقييم وإبراز الجهود المبذولة بشكل أفضل.
3. تصميم استمارة جديدة مقترحة تأخذ بعين الاعتبار معياري الشفافية والإنصاف، وتحقق مرونة أكبر في عرض إنجازات الجهات الخاضعة للتقييم.

4. تحليل مدى ملاءمة الإجراءات الرقابية الحالية لضمان توافقها مع المعايير الوطنية والدولية في مكافحة الفساد.

5. اقتراح توصيات عملية لتطوير العمل الرقابي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي بما يسهم في رفع كفاءة الجهود الموجهة لمكافحة الفساد، وتقويم الأداء الحكومي.

رابعاً: فرضية البحث

"إن اعتماد ديوان الرقابة المالية الاتحادي استمارة معدلة وفق رؤية مهنية لتقييم أداء الجهات الخاضعة للرقابة في مجال مكافحة الفساد، سيسهم في تعزيز فاعلية الإجراءات الرقابية، ويضمن تحقيق المزيد من العدالة والشفافية في عرض جهود تلك الجهات".

المحور الأول: عرض وتحليل أبعاد استمارة تقييم أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال مكافحة الفساد والحد منه

أولاً: تعريف الفساد

الفساد في اللغة من مصدر فسد يفسد فساداً، وهو ضد الإصلاح، وهو خروج الشيء عن الاعتدال، سواء أكان الخروج عليه قليلاً أم كثيراً، ويشمل الفساد كل ما يخرج عن الدين أو العرض أو النفس أو العقل⁽¹⁾، وقد وردت كلمة فساد مرات عديدة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) (المائدة:33).

وقوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (الروم:41).

وقوله: (تِلْكَ الدَّارُ الْأَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ)) (القصص:83).

أما اصطلاحاً ولأغراض هذه الدراسة، فيعرّف الفساد بأنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، أو بعبارة أخرى، استخدام المنصب الرسمي أو الرتبة أو المكانة من حامل المنصب لتحقيق منفعة شخصية، وبناءً على هذا التعريف، تشمل أمثلة السلوك الفاسد (أ)، والرشوة (ب) والابتزاز (ج)، والاحتيال (د)، والاختلاس (هـ)، والمحسوبية (و)، والاستيلاء على الأصول والممتلكات العامة للاستخدام الخاص (ز)، و(ح) الاتجار بالنفوذ، في هذه الأمثلة من السلوك الفاسد،

يمكن أن يقوم مسؤول بمفرده بأنشطة مثل الاحتيال والاختلاس ودون مشاركة طرف ثانٍ، في حين أن أنشطة أخرى مثل الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ تتطوي على طرفين، المانح والآخذ في صفقة فاسدة⁽²⁾.

تمتّع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن تقديم تعريف واحد للفساد. وبدلاً من ذلك، تركز على تحديد أفعال فساد محددة ينبغي لكل دولة ملتزمة بالاتفاقية أن تعدّها جرائم جنائية، ويشكل هذا النهج استجابة للصعوبة المتأصلة في تحديد تعريف شامل للفساد بسبب مظاهره المتنوعة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية.

لكن منظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة، إذ يؤدي الفساد إلى تآكل الثقة، وإضعاف الديمقراطية، وعرقلة التنمية الاقتصادية، وتفاقم عدم المساواة والفقر والانقسام الاجتماعي والأزمة البيئية، ولا يمكن كشف الفساد ومحاسبة الفاسدين إلا إذا فهمنا الطريقة التي يعمل بها الفساد والأنظمة التي تمكنه⁽³⁾.

ثانياً: موقع العراق في جدول الترتيب الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2023

احتل العراق وفق مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، الذي صدر عن منظمة الشفافية الدولية التسلسل (154) عالمياً من أصل (180) دولة، فيما احتل العراق تسلسل (15) عربياً، وهذه المؤشرات تعدّ متدنية جداً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما تقوم به الحكومة من إجراءات لمحاربة أشكال الفساد كلها، وعلى الرغم من المآخذ والملاحظات على المؤشرات التي تصدر عن المنظمة المذكورة، إلا أننا يجب أن نقف وقفة جادة أمام هذه الأرقام ومقارنة ذلك مع إنجازات الحكومة في مجال مكافحة الفساد، إذ أصدرت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، الذي يصنف 180 دولة ومنطقة حول العالم من خلال المستويات المتصورة لفساد القطاع العام، ويتبع مقياساً من صفر (الأكثر فساداً) إلى 100 (الأقل فساداً).

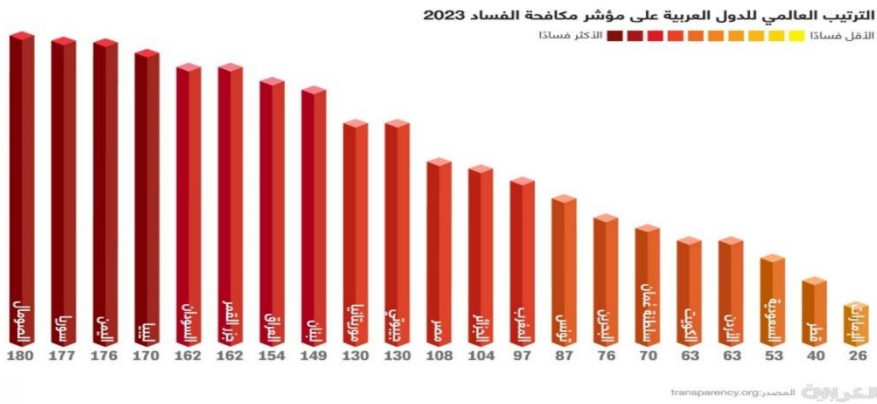
وفقاً للمؤشر، سجل أكثر من ثلثي الدول أقل من 50 من أصل 100، مما يشير بقوة إلى أنها تعاني مشكلات فساد خطيرة، فالمتوسط العالمي عالق عند مستوى 43 فقط، في حين أن الغالبية العظمى من الدول لم تحقق أي تقدم أو تراجعت في العقد الماضي، علاوة على ذلك، تراجعت 23 دولة إلى أدنى درجاتها حتى الآن هذا العام.

وتتصدر الدنمارك بـ 90 درجة على المؤشر للسنة السادسة على التوالي، تليها فنلندا، ونيوزيلندا بدرجات 87 و 85 على التوالي، ونظرًا لأنظمة العدالة التي تعمل بشكل جيد، تعد هذه الدول أيضًا من بين أفضل الدول في مؤشر سيادة القانون.

ومن الدول العربية، تحتل الصومال آخر مرتبة (المرتبة 180)، ضمن القائمة بنتيجة بلغت 11 من 100، وجاءت سوريا في المرتبة 177 عالميًا بنتيجة 13 درجة، واليمن في المرتبة 176 بنتيجة 16، وجميعهم يتأثرون بالآزمات طويلة الأمد، ومعظمها من الصراعات المسلحة.

تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2023

الإمارات تواصل تصدر قائمة مكافحة الفساد



ثالثًا: جهود الحكومة في مكافحة الفساد

تضمن المنهاج الوزاري لحكومة السيد رئيس مجلس الوزراء خمس أولويات في مقدمتها الأولوية الخاصة بـ (مكافحة الفساد الإداري والمالي)، ومن هذا نفهم أن الحكومة عازمة بشكل جدي على مكافحة الفساد، الذي سيعيد بداية الطريق لبقية الأولويات الخاصة بـ (معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين)، و (دعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودي الدخل من المواطنين)، فضلاً عن (إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص)، و (العمل بشكل عاجل على تحسين وتطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين)⁽⁴⁾.

إذ شكّل الفساد خلال السنوات السابقة العائق الأول والأهم في معوقات عملية التنمية، والسبب في عدم تمكن الحكومات من تقديم الخدمات المناسبة لأفراد الشعب، فضلاً عن تفاقم الهدر بالمال العام، وانخفاض موارد الدولة، الذي انعكس في إعاقة عمل القطاع الخاص، وتتمثل رؤية الحكومة بتقديم الدعم وحماية القطاع الخاص، للنهوض باقتصاد العراق، وتوفير فرص العمل لكلا الجنسين، وتحقيق التنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعليه فإن مكافحة الفساد من أولويات الحكومة من خلال تنفيذ ما يأتي⁽⁵⁾:

1. دعم وتفعيل الهيئات الرقابية (هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية) للقيام بواجباتها في محاسبة الفاسدين وفقاً للقوانين النافذة، والمضي بالإجراءات الأصولية في متابعة ملفات الفساد (الكبيرة على الخصوص)، التي سبق إعدادها من الجهات الرقابية، وبعضها بالتعاون والشراكة مع جهات دولية مختصة بمكافحة الفساد في فترة الحكومات السابقة.

2. إجراء مراجعة للعقود السابقة، لا سيما الكبيرة منها، بما عليها من ملحوظات تشير إلى هدر بالمال العام وتقييمها وفق القانون.

3. تبني خطة محكمة لاسترداد الأموال المهربة، وإجراء ملاحقة دولية قانونية لضمان استرجاع تلك الأموال والمباشرة بالخطة بعد تشكيل الحكومة مباشرة.

4. إيلاء الجانب الوقائي الأهمية والدعم كجزء من برنامج مكافحة الفساد مستقبلاً، من خلال وضع الآليات والتعليمات التي تحد من الفساد، والمباشرة العاجلة بتطبيق حوكمة الدوائر الحكومية، لا سيما ذات الطابع الخدمي، لتقليل الاحتكاك بين المراجعين وموظفي الدولة.

وقد عملت الحكومة على اتخاذ إجراءات عديدة، ووضع خطط لمحاربة الفساد منها الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2021 – 2024 التي تمت الموافقة عليها من مجلس الوزراء⁽⁶⁾، وأيضاً التكاليفات الملقات على ديوان الرقابة المالية، ومن ضمنها الموقف نصف السنوي لمكافحة الفساد والحد منه.

رابعاً: متضمنات استمارة مكافحة الفساد

تضمنت استمارة مكافحة الفساد المعممة بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد (ش.ز.ل/1/10/اعام/45990) في 2022/12/15 أحد عشر محوراً، كانت كالاتي:

1. اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 (المعدل).
2. توصيات اللجان التحقيقية المنفذة.
3. اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015.
4. استحصال مبالغ التضمين.
5. المبالغ المحكوم بدفعها وفق قرارات المحاكم إلى الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظات.
6. عدد الدعاوى الجزائية المتابعة أمام المحاكم المختصة بالنظر في قضايا النزاهة.
7. تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي الخاصة بالوزارة أو الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات والتشكيلات التابعة لها.
8. عدد المبادرات في مجال مكافحة الفساد والحد منه للعام الحالي.
9. إجراءات القضاء على ظواهر الفساد والحد منه.
10. أدلة العمل الإرشادية للأعمال الوظيفية في مجال مكافحة الفساد والحد منه.
11. تدريب الموظفين وتطوير كفاءة أدائهم في مجال مكافحة الفساد والحد منه.

المحور الثاني: جوانب القصور في استمارة تقييم أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال مكافحة الفساد والملحوظات التي

تنتج من الديوان

أولاً: أهم الملحوظات المستخلصة بموجب تقارير الديوان (٢):

من خلال ممارسة الديوان لأعمال الرقابة والتدقيق على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال مكافحة الفساد والحد منه بموجب استمارة مكافحة الفساد المعممة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء لحظنا الآتي:

1. عدم دقة معلومات الاستمارة الموحدة لبعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات.
2. عدم قيام اللجان التحقيقية المشكلة في بعض الجهات من حسم القضايا التحقيقية أو تدني نسبة الإنجاز مما يؤثر ضعف الإجراءات لحسم التحقيق في الموضوعات، التي شكّلت لجان تحقيق بشأنها؛ إذ يجب أن تنتهي اللجان التحقيقية أعمالها خلال (90) يوماً⁽⁸⁾.
3. وجود عدد كبير من الدعاوى المقامة التي لم تُحسم لفترات طويلة؛ مما يؤثر ضعف المتابعة والتنسيق مع الجهات المختصة لحسم تلك الدعاوى.
4. وجود عدد من الدعاوى تم الحكم فيها لصالح آخرين مما يؤثر عدم تهيئة الأدلة الكافية، وضعف في إجراءات الوزارة والجهات غير المرتبطة بوزارة وتمثيلها القانوني.
5. قلة عدد القضايا التحقيقية التي تم الحكم فيها بالتضمنين، فضلاً عن ضعف المتابعة في تنفيذ قضايا التضمنين واستحصال المبالغ.
6. عدم اهتمام بعض الجهات بتطوير كفاءة موظفيها في مجال مكافحة الفساد، وتدني عدد الدورات التدريبية المقامة، وعدد المشاركين فيها.
7. عدم قيام بعض الجهات بوضع واعتماد برامج وأدلة محددة في مكافحة الفساد، فضلاً عن ضعف البرامج المنفذة لبعضهم الآخر.
8. ضعف استجابة بعض الجهات بالإجابة عن تقارير الديوان الصادرة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الملحوظات المشخصة.

ثانياً: محددات (معوقات) التقييم

- إن الملحوظات المشخصة من الديوان جاءت نتيجة لعدد من المحددات التي لمسها الديوان من خلال ممارسة الأعمال الرقابية في مجال مكافحة الفساد والحد منه، التي يمكن إبرازها كالاتي:
1. عدم قيام بعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بتقديم استمارات مكافحة الفساد في المدة المحددة.
 2. عدم قيام بعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بتوحيد الاستمارات على مستوى مقر الوزارة والتشكيلات التابعة وإرسالها بشكل موحد إذ تقدم بشكل منفرد.

3. عدم قيام بعض الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بإرفاق الأوليات والوثائق مع الاستمارات المقدمة، ولم يتم بيان الإجراءات المتخذة في مجال مكافحة الفساد فضلاً عن عدم الاستجابة والتأخير في تزويد هيئتنا الرقابية بالأوليات المعززة.

ثالثاً: الملاحظات المستخلصة عن استمارة مكافحة الفساد والحد منه

ومن أهم الملاحظات المشخصة عن المحاور المذكورة آنفاً، التي تضمنتها استمارة مكافحة الفساد والحد منه الآتي:

1. اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 (المعدل)، لم تتم الإشارة إلى عدد القضايا المنجزة، التي تُحال إلى اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانوني (انضباط موظفي الدولة وقانون التضمين)، وكذلك لم يتم بيان عدد القضايا في كل لجنة تحقيقية، كما لم يتم بيان عدد القضايا المنجزة وغير المنجزة للسنة الحالية ولل سنوات السابقة.

إذ يجب الأخذ بنظر الاعتبار إلى أن اللجنة التحقيقية هي الوسيلة الضامنة بموجب القانون لمساءلة الموظف عند ارتكابه فعلاً يخل بمتطلبات العمل الوظيفي، أو فساداً بالمال العام، أو ضرراً بالمصلحة العامة، وبالتالي هي مبرر لمساءلة الموظف المخالف للنصوص القانونية⁽⁹⁾.

2. توصيات اللجان التحقيقية المنفذة، إذ تمت الإشارة في هذا المحور إلى عدد العقوبات، وليس إلى عدد اللجان التحقيقية المشكلة، وتتضمن هذه اللجان عدداً من العقوبات، ولم يتضمن هذا المحور إشارة إلى المجالس التحقيقية في وزارات الدفاع والداخلية وفقاً للقوانين العسكرية الخاصة بها (قانون أصول المحاكمات الجزائية العسكرية رقم (22) لسنة 2016)، و (قانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم (17) لسنة 2008).

3. اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015 لم يتم بيان عدد اللجان المنجزة للعام الحالي والمنجزة من السنوات السابقة في هذا المحور، فضلاً عن عدم بيان عدد اللجان المشكلة، التي لم تتجز للعام الحالي، وغير المنجزة للسنوات السابقة.

4. استحصال مبالغ التضمين، إذ لم يتم بيان المبالغ التي قُسطت بموجب صلاحيات الوزارة والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات من مجموع المبالغ الموصى بتضمينها.

5. المبالغ المحكوم بدفعها وفق قرارات المحاكم إلى الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظات، إذ لم يتم بيان أسباب عدم تحصيل المبالغ من الجهة، رغم صدور قرارات من المحاكم بأحقيتها للوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة.
6. عدد الدعاوى الجزائية المتابعة أمام المحاكم المختصة بالنظر في قضايا النزاهة، إذ لم يتم بيان أسباب عدم حسم الدعاوى، التي قد تكون نتيجة إجراءات المحاكم وليس للجهة أي تقصير.
7. تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادية الخاصة بالوزارة أو الجهات غير التابعة لوزارة والمحافظات والتشكيلات التابعة لها، إذ لم تتم الإشارة في هذا المحور إلى عدد التقارير التي لم تقم الوحدة بالإجابة عنها، وهناك إجابات يتم بموجبها استيفاء بعض الملحوظات في تقارير الديوان، فضلاً عن جهات لم تجب عن تقارير الديوان بشكل كامل.
8. إجراءات القضاء على ظواهر الفساد والحد منه، نقترح دمجها مع المحور السابق، إذ إن عدد المبادرات في مجال مكافحة الفساد والحد منه للعام الحالي لم تتم الإشارة لها من الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظات في خططها الفصلية أو السنوية وخططها الاستراتيجية، ونقترح أن تُدمج مع الفقرة (9) الخاصة بإجراءات القضاء على ظواهر الفساد.
9. أدلة العمل الإرشادية للأعمال الوظيفية في مجال مكافحة الفساد والحد منه، لم تتم الإشارة في هذا المحور إلى آثار تطبيق أدلة العمل الإرشادية المنفذة في مجال مكافحة وانعكاسها على أداء الوزارة والجهة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات.
10. تدريب الموظفين وتطوير كفاءة أدائهم في مجال مكافحة الفساد والحد منه، لم يتم في هذا المحور بيان عدد الموظفين الذين تم تدريبهم داخل أو خارج الوزارة لبيان جهود الوزارة في مجال تدريب موظفيهم في مجال مكافحة الفساد، كما لم يتم بيان آثار تدريبهم في أداء الوزارة في مجال مكافحة الفساد.

رابعاً: إطار مقترح لتعزيز فاعلية إجراءات ديوان الرقابة المالية الاتحادي في مجال مكافحة الفساد

1. نقترح إضافة فقرة للاستمارة عن الأموال المحكوم بها لغير الوزارة وآثارها.

مجموع المبالغ المحكوم بها لصالح جهات أخرى (خارج الوزارة) (1)	المبالغ التي تم دفعها لتلك الجهات (2)	المبالغ التي لم يتم دفعها (3) (2-1)
مجموع المبالغ المحكوم على الجهة بدفعها إلى جهات أخرى.	مجموع المبالغ المدفوعة إلى تلك الجهات.	يمثل الفرق بين المبالغ المحكوم بدفعها والمبالغ التي تم دفعها.

يتم إرفاق الأوليات الخاصة بتلك القرارات وما يؤيد دفع المبالغ للجهات المحكوم لصالحها مع بيان آثار تلك المبالغ على الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة والمحافظات.

2. نقترح إضافة فقرة للاستمارة عن إجراءات الجهة في مجال الأتمتة والدفع الإلكتروني.

عدد الإجراءات المقررة في مجال الأتمتة والتحول الرقمي والدفع الإلكتروني	عدد الإجراءات المنفذة	عدد الإجراءات التي لم تنفذ
عدد الإجراءات المقررة من الجهة في مجال الأتمتة والتحول الرقمي والدفع الإلكتروني لمكافحة الفساد والوقاية منه.	عدد الإجراءات المنفذة من الجهة في مجال الأتمتة والتحول الرقمي والدفع الإلكتروني لمكافحة الفساد والوقاية منه.	عدد الإجراءات المنفذة التي لم تنفذ من الجهة في مجال الأتمتة والتحول الرقمي والدفع الإلكتروني لمكافحة الفساد والوقاية منه.

يتم إرفاق الأوليات الخاصة بالإجراءات المقررة، وبيان آثار الإجراءات المنفذة من الجهة على جهود مكافحة الفساد والحد منه.

3. نقترح إضافة فقرة للاستمارة عن الشكاوى في الوحدة.

عدد الشكاوى المنجزة خلال السنة المدورة من سنوات سابقة (1)	عدد الشكاوى المنجزة الخاصة بالسنة الحالية (2)	مجموع الشكاوى المنجزة (3) (2+1)	عدد الشكاوى غير المنجزة من السنوات السابقة (4)	عدد الشكاوى غير المنجزة للسنة الحالية (5)	عدد الشكاوى غير المنجزة (6) (5+4)
ويشمل عدد الشكاوى التي تم إنجازها خلال السنة التي تعود إلى سنوات سابقة.	ويشمل عدد الشكاوى التي تم إنجازها والخاصة بالسنة الحالية.	يشمل مجموع الشكاوى المنجزة خلال السنة سواء أكانت مدورة من سنوات سابقة أم خاصة بالسنة الحالية.	ويشمل عدد الشكاوى التي لم يتم إنجازها، التي تعود إلى سنوات سابقة.	ويشمل عدد الشكاوى التي لم يتم إنجازها والخاصة بالسنة الحالية.	يشمل مجموع الشكاوى غير المنجزة خلال السنة سواء أكانت مدورة من سنوات سابقة أم خاصة بالسنة الحالية.

يتم إرفاق الأوليات الخاصة بالشكاوى والآلية المقررة (إن وجدت) للتعامل مع الشكاوى.

4. نقترح أن يتم تعديل فقرة اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 (المعدل).

عدد اللجان للعام الحالي (1)	عدد اللجان المدورة للسنوات سابقة (2)	عدد اللجان الكلية (3) (2+1)	عدد اللجان المنجزة للعام الحالي (4)	عدد اللجان المنجزة للسنوات السابقة (5)	عدد اللجان غير المنجزة للسنوات السابقة (6)	عدد اللجان غير المنجزة للسنوات السابقة (7)
يتضمن عدد اللجان المتعلقة بمكافحة الفساد للسنة الحالية.	يتضمن عدد اللجان المتعلقة بمكافحة الفساد المدورة من سنوات سابقة التي لم يتم إنجازها.	يشمل كلاً من اللجان للسنة الحالية واللجان المدورة من سنوات سابقة.	يشمل عدد اللجان المتعلقة بمكافحة الفساد التي تم إنجازها للعام الحالي.	يشمل عدد اللجان المتعلقة بمكافحة الفساد التي تم إنجازها خلال السنة وتعود للسنوات السابقة.	يشمل عدد اللجان المتعلقة بمكافحة الفساد التي لم يتم إنجازها للعام الحالي.	يشمل عدد اللجان المتعلقة بمكافحة الفساد التي لم يتم إنجازها للسنوات السابقة.

5. نقترح أن يتم تعديل فترة توصيات اللجان التحقيقية المنفذة.

عدد حالات غلق التحقيق (4) (3-2)	عدد الإحالات إلى المحاكم المختصة (3)	عدد العقوبات الانضباطية المفروضة (2)	عدد اللجان (المجالس) التحقيقية المنجزة خلال السنة (1)
يتضمن عدد حالات غلق التحقيق التي أوصت لجان التحقيق بغلقها.	يتضمن عدد العقوبات التي أوصت اللجان التحقيقية المنجزة خلال السنة بإحالة المخالفين إلى المحاكم المختصة فيما يخص قضايا الفساد.	يتضمن العدد الكلي للعقوبات التي تم فرضها من خلال التحقيق المنجز خلال السنة في مجال مكافحة الفساد.	يتضمن العدد الكلي للجان التحقيق المنجزة خلال السنة في مجال مكافحة الفساد.

- في حالة وجود محاضر تتضمن توصيات بفرض العقوبات الإدارية والإحالة للمحاكم، فيتم تبويبها ضمن الحقل الخاص بالحالات المحالة إلى المحاكم.
- يتم إدراج المجالس التحقيقية المشكلة في وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى ذات القوانين العسكرية.

6. نقترح أن يتم تعديل فترة اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015.

عدد اللجان غير المنجزة للسنوات السابقة (7)	عدد اللجان غير المنجزة للعام الحالي (6)	عدد اللجان المنجزة للسنوات السابقة (5)	عدد اللجان المنجزة للعام الحالي (4)	عدد اللجان الكلي (3) (2+1)	عدد اللجان المدورة لسنوات سابقة (2)	عدد اللجان للعام الحالي (1)
يشمل عدد اللجان التي لم يتم إنجازها للسنوات السابقة.	يشمل عدد اللجان التي لم يتم إنجازها للعام الحالي.	يشمل عدد اللجان المتعلقة بالتضمين التي تم إنجازها خلال السنة للسنوات السابقة.	يشمل عدد اللجان المتعلقة بالتضمين التي تم إنجازها خلال السنة للعام الحالي.	يشمل كلاً من اللجان للسنة الحالية واللجان المدورة من سنوات سابقة.	يتضمن عدد اللجان المدورة من سنوات سابقة.	يتضمن اللجان المتعلقة بحالات التضمين للعام الحالي.

7. نقترح أن يتم تعديل فقرة استحصال مبالغ التضمين.

عدد أوامر التضمين للعام الحالي (1)	عدد أوامر التضمين المدورة من سنوات سابقة (2)	المبالغ الموصى بتضمينها (3)	المبالغ التي تم تقسيطها (4)	مبالغ التضمين المستحصلة (5)	مبالغ التضمين الاستحصال (6) (5-3)
يتضمن عدد أوامر التضمين للسنة الحالية.	يتضمن عدد أوامر التضمين المدورة من سنوات سابقة.	يشمل كل مبالغ التضمين للسنة الحالية والسنوات السابقة.	يشمل كل المبالغ التي تم تقسيطها.	يشمل كل مبالغ التضمين المستحصلة.	يشمل الفرق بين كل من المبالغ الموصى بتضمينها والمبالغ المستحصلة.

8. نقترح أن يتم تعديل فقرة المبالغ المحكوم بدفعها وفق قرارات المحاكم إلى الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظات.

عدد قرارات المحاكم للعام الحالي (1)	عدد قرارات المحاكم لسنوات سابقة (2)	المبلغ المحكوم بها (3)	المبالغ المحكوم بها التي تم استحصالتها وفق إجراءات التنفيذ (4)	المبالغ المحكوم بها قيد الاستحصال وفق إجراءات التنفيذ (5) (4-3)
يتضمن عدد قرارات المحاكم للسنة الحالية.	ويشير إلى عدد قرارات المحاكم المدورة من سنوات سابقة.	ويشمل كل المبالغ المحكوم بها للسنة الحالية والسنوات السابقة.	ويشمل كل المبالغ المحكوم بها التي تم استحصالتها وفق إجراءات التنفيذ.	ويشمل الفرق بين كل من المبالغ المحكوم بها والمبالغ التي تم استحصالتها.

يتم بيان أسباب عدم تحصيل المبالغ من الجهة رغم صدور قرارات من المحاكم بأحقيتها للوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة.

9. نقترح أن يتم تعديل فقرة عدد الدعاوى الجزائية المتابعة أمام المحاكم المختصة بالنظر في قضايا النزاهة.

عدد الدعاوى الجزائية للمحسومة (5) (4-3)	عدد الدعاوى الجزائية المحسومة (4)	عدد الدعاوى الكلي (3)	عدد الدعاوى الجزائية المدورة لسنوات سابقة (2)	عدد الدعاوى الجزائية للعام الحالي (1)
عدد الدعاوى التي لم يتم تدوين الأقوال فيها.	يشمل كل الدعاوى الجزائية المتعلقة بمكافحة الفساد التي تم حسمها.	يشمل كل الدعاوى الجزائية المتعلقة بمكافحة الفساد للسنة الحالية والسنوات السابقة.	يتضمن عدد الدعاوى الجزائية المتعلقة بمكافحة الفساد المدورة من سنوات سابقة.	يتضمن عدد الدعاوى الجزائية المتعلقة بمكافحة الفساد للسنة الحالية.

يتم ذكر أسباب التأخر في حسم الدعاوى الجزائية.

10. نقترح أن يتم تعديل فقرة تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي الخاصة بالوزارة أو الجهات غير التابعة لوزارة والمحافظة والتشكيلات التابعة لها.

عدد التقارير التي لم تقم الجهة بالإجابة عنها (6)	عدد التقارير غير المستوفية (5)	عدد التقارير المستوفية (4)	عدد التقارير الكلية (3) (2+1)	عدد التقارير غير المستوفية لسنوات سابقة (2)	عدد التقارير الكلية للعام الحالي (1)
عدد التقارير التي لم تقم الوحدة بالإجابة عنها.	عدد التقارير التي قامت الوحدة بالإجابة عنها ولم يتم استيفاء الإجابة عنها.	عدد التقارير التي تم استيفاء إجابتها للسنة الحالية.	ويتضمن مجموع التقارير الخاصة بالسنة الحالية مع المدور من السنة السابقة.	عدد التقارير للسنوات السابقة.	عدد التقارير للسنة الحالية.

11. نقترح أن يتم دمج الفقرة (8) عدد المبادرات في مجال مكافحة الفساد والحد منه، والواردة في الاستمارة مع الفقرة (9) الخاصة بإجراءات القضاء على ظواهر الفساد من الاستمارة.

12. نقترح أن يتم تعديل فقرة تدريب الموظفين وتطوير كفاءة أدائهم في مجال مكافحة الفساد والحد منه.

عدد الموظفين الكلّي للعام الحالي	عدد الموظفين المتدربين (2)			عدد الموظفين غير المتدربين
(1)	داخل الوزارة (أ)	خارج الوزارة (ب)	العدد الكلّي (أ+ب)	(3) (2-1)
العدد الكلّي للموظفين.	عدد الموظفين الذين تم تدريبهم في مجال مكافحة الفساد في المراكز التابعة للوزارة.	عدد الموظفين الذين تم تدريبهم في مجال مكافحة الفساد في المراكز خارج الوزارة.		عدد الموظفين الذي لم يتم تدريبهم في مجال مكافحة الفساد.

يتم بيان أسباب عدم تدريب الموظفين والمشكلات والمعوقات التي حالت من دون تدريبهم.

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال الملاحظات التي تم تشخيصها نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

1. لم يتم تحديد القضايا التي تم إنجازها أو إحالتها إلى اللجان التحقيقية بشكل دقيق، سواء للجنة الحالية أو للسنوات السابقة.
2. غياب الإشارة إلى المجالس التحقيقية المشكلة بموجب القوانين العسكرية في وزارات مثل الدفاع والداخلية.
3. لم توضح الاستمارة تفاصيل اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون التضمين، بما يشمل الإنجازات أو القضايا غير المنجزة من السنوات الماضية.
4. غابت بيانات استحصال مبالغ التضمين والتفاصيل المتعلقة بالمبالغ الموصى بها أو أسباب عدم تحصيلها رغم قرارات المحاكم.
5. لم تشمل الاستمارة توضيحاً لأسباب تأخر حسم الدعاوى الجزائية لدى الجهات المختصة، التي قد تعزى أحياناً لإجراءات المحاكم.

6. لوحظ أن بعض التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية لم تحظَ بردود كافية أو استيفاء كامل من الجهات المعنية.
7. لم يتم تضمين تخطيط أو تنفيذ المبادرات والبرامج الخاصة بمكافحة الفساد ضمن الخطط الاستراتيجية أو الفصلية للجهات.
8. غياب انعكاسات تطبيق الأدلة الإرشادية على أداء الجهات في مجال مكافحة الفساد.
9. عدم وضوح الجهود التدريبية للموظفين في مجال مكافحة الفساد، مع غياب تقييم أثر تلك التدريبات في الأداء.

ثانياً: التوصيات

- فيما يلي توصيات مقترحة لتطوير أداء ديوان الرقابة المالية الاتحادي والجهات الخاضعة لرقابته في مجال مكافحة الفساد:
1. تحسين استمارة مكافحة الفساد، وتشمل:
 - أ. تبني استمارة مرنة تراعي شمولية المحاور والعدالة في عرض الجهود المبذولة من الجهات.
 - ب. تضمين محاور إضافية مثل عدد المبادرات، والإجراءات المتعلقة بالأتمتة والدفع الإلكتروني.
 2. تعزيز الكفاءة الرقابية، وتتضمن:
 - أ. إعداد برامج تدريبية مكثفة للعاملين في الجهات الخاضعة للرقابة، بهدف تحسين قدراتهم في التعامل مع قضايا الفساد.
 - ب. تطوير أدلة عمل إرشادية تتضمن معايير واضحة لقياس الأداء في مكافحة الفساد.
 3. تعزيز التنسيق مع الجهات الحكومية وتشمل:
 - أ. إنشاء نظام موحد لتقديم الاستثمارات والتقارير يربط بين الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة.
 - ب. متابعة تنفيذ توصيات اللجان التحقيقية، وضمان تفعيلها ضمن الجداول الزمنية المحددة.

4. مراجعة وتحديث الإجراءات القانونية وتتضمن:

- أ. مراجعة العقود الحكومية السابقة للتأكد من خلوها من الملحوظات التي تشير إلى هدر المال العام.
- ب. تقديم خطط واضحة لاسترداد الأموال المهربة، ومتابعة تنفيذها بالشراكة مع جهات دولية.

5. تعزيز الشفافية والإبلاغ ويتضمن:

- أ. إنشاء قاعدة بيانات مركزية لتسجيل ومتابعة القضايا المرتبطة بالفساد، مع توفير تقارير دورية تنشر نتائج التحقيقات والإجراءات المتخذة.
- ب. تحفيز الجهات الحكومية على تقديم إجابات دقيقة للتقارير الرقابية، واتخاذ إجراءات تصحيحية للملاحظات المشخصة.

6. تطوير نظام الحوكمة الإلكتروني ويشمل:

- أ. تطبيق نظام إلكتروني شامل للدفع والإجراءات المالية، للحد من التدخل البشري وتقليل فرص الفساد.
- ب. دعم التحول الرقمي في الإجراءات الإدارية لتعزيز الشفافية والكفاءة.

الملاحق

استمارة مكافحة الفساد والحد منه المقترحة

الاستمارة نصف السنوية لتقييم أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال مكافحة الفساد:

1. اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 (المعدل).

عدد اللجان للعام الحالي.	عدد اللجان المدورة لسنوات سابقة.	عدد اللجان الكلي.	عدد اللجان المنجزة للعام الحالي.	عدد اللجان المنجزة للسنوات السابقة.	عدد اللجان غير المنجزة للعام الحالي.	عدد اللجان غير المنجزة للسنوات السابقة.

2. توصيات اللجان التحقيقية المنفذة.

عدد اللجان (المجالس) التحقيقية المنجزة خلال السنة.	عدد العقوبات الانضباطية المفروضة.	عدد الإحالات إلى المحاكم المختصة.	عدد حالات غلق التحقيق.

- في حالة وجود محاضر تتضمن توصيات بفرض العقوبات الإدارية والإحالة للمحاكم، فيتم تبويبها ضمن الحقل الخاص بالحالات المحالة إلى المحاكم.
- يتم إدراج المجالس التحقيقية المشكلة في وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى ذات القوانين العسكرية.

3. اللجان التحقيقية المؤلفة وفق قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015.

عدد اللجان للعام الحالي.	عدد اللجان المدورة لسنوات سابقة.	عدد اللجان الكلي.	عدد اللجان المنجزة للعام الحالي.	عدد اللجان المنجزة للسنوات السابقة.	عدد اللجان غير المنجزة للعام الحالي.	عدد اللجان غير المنجزة للسنوات السابقة.

4. استحصال مبالغ التضمين.

عدد أوامر التضمين للعام الحالي.	عدد أوامر التضمين المدورة من سنوات سابقة.	المبالغ الموصى بتضمينها.	المبالغ التي تم تقسيطها.	مبالغ التضمين المستحقة.	مبالغ التضمين قيد الاستحصال.

5. المبالغ المحكوم بدفعها وفق قرارات المحاكم إلى الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظات.

عدد قرارات المحاكم للعام الحالي.	عدد قرارات المحاكم لسنوات سابقة.	المبلغ المحكوم بها.	المبالغ المحكوم بها التي تم استحصلها وفق إجراءات التنفيذ.	المبالغ المحكوم بها قيد الاستحصال وفق إجراءات التنفيذ.

6. الأموال المحكوم بها لغير الوزارة وآثارها.

يتم بيان أسباب عدم تحصيل المبالغ من الجهة رغم صدور قرارات من المحاكم بأحقيتها للوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة.

مجموع المبالغ المحكوم بها لصالح جهات أخرى (خارج الوزارة).	المبالغ التي تم دفعها لتلك الجهات.	المبالغ التي لم يتم دفعها.

7. الدعاوى الجزائية المتابعة أمام المحاكم المختصة بالنظر في قضايا النزاهة.

يتم إرفاق الأولويات الخاصة بتلك القرارات، وما يؤيد دفع المبالغ للجهات المحكوم لصالحها مع بيان آثار تلك المبالغ على الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة والمحافظة.

عدد الدعاوى الجزائية للعام الحالي. (1)	عدد الدعاوى الجزائية المدورة لسنوات سابقة. (2)	عدد الدعاوى الكلي. (3)	عدد الدعاوى الجزائية المحسومة. (4)	عدد الدعاوى الجزائية غير المحسومة. (5) (4-3)
			عدد الدعاوى التي تم تدوين الأقوال فيها وتصديقها من المحكمة.	عدد الدعاوى التي لم يتم تدوين الأقوال فيها.

يتم ذكر أسباب التأخر في حسم الدعاوى الجزائية.

8. إجراءات الجهة في مجال الأتمتة والدفع الإلكتروني.

عدد الإجراءات المقررة في مجال الأتمتة والتحول الرقمي والدفع الإلكتروني.	عدد الإجراءات المنفذة.	عدد الإجراءات التي لم تنفذ.

يتم إرفاق الأولويات الخاصة بالإجراءات المقررة وبيان آثار الإجراءات المنفذة من الجهة على جهود مكافحة الفساد والحد منه.

9. إجراءات الشكاوى في الوحدة.

عدد الشكاوى المنجزة خلال السنة المدورة من سنوات سابقة.	عدد الشكاوى المنجزة الخاصة بالسنة الحالية.	مجموع الشكاوى المنجزة.	عدد الشكاوى غير المنجزة من السنوات السابقة.	عدد الشكاوى غير المنجزة للسنة الحالية.	عدد الشكاوى غير المنجزة.

10. تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي الخاصة بالوزارة أو الجهات غير التابعة لوزارة والمحافظات والتشكيلات التابعة لها.

عدد التقارير الكلية للعام الحالي.	عدد التقارير المستوفية لسنوات سابقة.	عدد التقارير غير المستوفية.	عدد التقارير المستوفية.	عدد التقارير غير المستوفية.	عدد التقارير التي لم تقم الجهة بالإجابة عنها.

11. المبادرات والظواهر في مجال مكافحة الفساد والحد منه للعام الحالي.

عدد المبادرات والظواهر المقررة.	عدد المبادرات والظواهر المنفذة.	عدد المبادرات والظواهر قيد التنفيذ.

يتم إرفاق أولويات المبادرات والظواهر المقررة في الخطط الفصلية والسنوية والخطط الاستراتيجية وإجراءات الوحدة في تنفيذها.

12. أدلة العمل الإرشادية للأعمال الوظيفية في مجال مكافحة الفساد والحد منه.

عدد أدلة العمل الإرشادية	أدلة العمل المنفذة	أدلة العمل قيد التنفيذ

يتم إرفاق الأوليات الخاصة بآثار تطبيق أدلة العمل الإرشادية المنفذة في مجال مكافحة الفساد.

13. تدريب الموظفين وتطوير كفاءة أدائهم في مجال مكافحة الفساد والحد منه.

عدد الموظفين الكلية للعام الحالي	عدد الموظفين المتدربين (2)			عدد الموظفين غير المتدربين
	داخل الوزارة	خارج الوزارة	العدد الكلي	

يتم بيان أسباب عدم تدريب الموظفين والمشكلات والمعوقات التي حالت من دون تدريبهم.

المصادر

- (1) د. ليلى علي أحمد الشهري، الفساد، مكافحته والوقاية منه (رؤية شرعية)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، العدد 33، المجلد 8، الإسكندرية جمهورية مصر العربية، ص 271.
- (2) U Myint, CORRUPTION: CAUSES, CONSEQUENCES AND CURES, Asia-Pacific Development Journal, Vol. 7, No. 2, December 2000, P.35.
- (3) تعريف الفساد من منظمة الشفافية الدولية، متوفر على الرابط:
<https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>
- (4) المنهاج الوزاري الحكومي، متوفر في موقع السيد رئيس مجلس الوزراء على الرابط :
<https://pmo.iq/?page=6>
- (5) المنهاج الوزاري المحور السابع (مكافحة الفساد وهدر المال العام)، متوفر في موقع السيد رئيس مجلس الوزراء على الرابط :
<https://pmo.iq/?page=6>
- (6) قرار مجلس الوزراء رقم (181) لسنة 2021، متوفر على موقع هيئة النزاهة الاتحادية على الرابط:
https://nazaha.iq/pdf_up/6479/q181.pdf
- (7) تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي في مجال تقييم أداء الوزارات في مجال مكافحة الفساد والحد منه التقرير المرقم (22119/3/1/1) في 2023/8/22 والخاص بالفصلين الأول والثاني من عام 2023 والتقرير رقم (701/3/1/1) في 2024/1/9 والخاص بالفصل الثالث من عام 2023 والتقرير المرقم (12393/3/1/1) في 2024/5/13 والخاص بالسنة 2023.
- (8) المادة (3) من قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015 المنشور بجريدة الوقائع العراقية العدد (4380) في 20215/9/14.
- (9) هيوأ فاريق حسن، اللجان التحقيقية في ضوء أحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم 14 لسنة 1991 المعدل، بحث مقدم إلى مجلس القضاء في إقليم كردستان/ العراق كجزء من متطلبات الترقية من الصنف الثاني إلى الصنف الأول من أصناف الادعاء العام، حكومة إقليم كردستان، وزارة العدل، أربيل - العراق 2023، ص 8.